

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة وتنامي الحاجة إلى شفافية أكبر في المعلومات المالية، لم يعد المخطط الوطني المحاسبي قادراً على مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تسجيل ومعالجة العمليات المحاسبية والمالية، خصوصاً تلك الناشئة بفعل تنوع النشاطات وتعقد المعاملات. وقد كشفت هذه الفجوة عن قصور المنظومة المحاسبية التقليدية في استيعاب المستجدات الاقتصادية، مما استدعى ضرورة تبني نظام محاسبي أكثر مرونة وعالمية، يركز على مفاهيم وأسس حديثة تتماشى مع المتطلبات الجديدة لحوكمة المؤسسات واحتياجات المستخدمين الفعليين للمعلومات المالية. بادرت السلطات الجزائرية إلى إصدار القانون 11/07، المعروف بالنظام المحاسبي المالي (SCF)، الذي دخل حيز التطبيق الفعلي ابتداءً من سنة 2010. ويُعد هذا النظام بمثابة إصلاح هيكلي عميق للمخطط الوطني المحاسبي، إذ تم الانتقال من منطق محاسبي محلي ذي طابع جبائي إلى مقارنة محاسبية مالية ذات بُعد دولي، تركز في جوهرها على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS، مما يعزز قابلية المقارنة والشفافية في عرض القوائم المالية. ويُعد تحقيق الأهداف الاستراتيجية وضمان استمرارية المؤسسة في بيئة تنافسية شديدة من أبرز تحديات الإدارة الحديثة. ويتطلب ذلك الاستغلال الأمثل لمجمل الموارد المتاحة، وعلى رأسها التثبيات العينية والمعنوية، التي تمثل الجزء الأكبر من أصول المؤسسة. وتتمثل هذه التثبيات في الممتلكات التي يتم اقتناؤها أو إنتاجها داخلياً لغرض استخدامها في العمليات الإنتاجية أو الخدمة على المدى الطويل،